بحث بعنوان

الاستراتيجيات التخطيطية والحد من الفقر

إعداد الدكتور

السيد حسن محمود

المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالمنصورة

٢٠٢٢/٢٠١٢م

مقدمة :

تسعى المجتمعات إلى تحقيق التنمية من خلال النهوض بالجوانب المادية والبشرية ويقتضي ذلك محاربة الفقر والتخفيف من حدته من خلال تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمعات ، وخلق العديد من الفرص المتاحة أمام الأفراد.

وذلك يتطلب التركيز على تفعيل عملية المشاركة الشعبية من قبل أفراد المجتمع فى عمليات التنمية واتخاذ القرارات التى تؤثر على حياتهم وذلك يتطلب تفعيل استراتيجية التمكين التي تساعد على بناء القدرات الإنسانية وسوف نتناول في هذا البحث مفهوم الفقر ، المداخل المرتبطة بالفقر ، الفقر في مصر ، سياسة القضاء على الفقر ، النظريات المفسرة للفقر ، فقر الريف ، مفهوم التمكين ، خصائص التمكين ، أهدافه ، عناصره ، مبادئه ، الافتراضات التي يقوم عليها ، واستراتيجيات تمكين الفقراء.

أولا: مفهوم الفقر

لقد حدد قسم التنمية بالأمم المتحدة أن الشخص يكون فقيراً فقط إذا كان دخله تحت خط الفقر المحدد ويحدد خط الفقر بامتلاك دخل يكفي لشراء كمية معينة من الطعام.

كما قدم قسم التنمية مفهوم الفقر البشري فى ارتباطه بمفهوم التنمية البشرية فكتب تقريره عام ١٩٩٧ إذا كانت التنمية البشرية توسع الخيارات فإن الفقر يعني أن الفرص والاختيارات السياسية للتنمية البشرية غير موجودة وهذه الفرص والاختيارات السياسية للتنمية البشرية غير موجودة وهذه الفرص والاختيارات تعنى حياة طويلة صحية للاستمتاع بمستوى معيشة عالى وحرية وكرامة واحترام للذات وللآخرين[١]

ثانيا : أهمية تحديد مفهوم الفقر:

١) يساعد تحديد مفهوم الفقر فى صنع سياسات الرعاية الجديدة فى أي مجتمع أو تغيير هذه السياسات.

٢) يساعد فى تحديد من هو الفقير ويحدد لنا ماذا نفعل من أجل الفقراء.

٣) يساعد على تحديد نوعية البرامج والمشروعات وتحديد من المستفيد ولماذا.

٤) يساعد فى تحدي أولويات الحاجات الاجتماعية بما يساعد على واقعية التخطيط لخدمات الرعاية الاجتماعية.

٥) ربط المفهوم بالسياق الاجتماعى بأبعاده ووقائعه المختلفة.

٦) يساعد على تحديد أسباب الفقر واستراتيجيات الحد من الفقر وتمكين الفقراء من المشاركة الفاعلة[٢]

ثالثا : المداخل المرتبطة بمفهوم الفقر :

١) **مدخل الدخل** : لا يكون الشخص فقيراً إلا اذا كان مستوى دخله دون خط الفقر المحدد.

٢) **مدخل الحاجات الأساسية** : حيث الفقر هو الحرمان من المتطلبات اللازمة لتلبية الحد الأدنى المقبول من الحاجات الأساسية.

٣) **مدخل القدرة** : يمثل الفقر عدم وجود بعض القدرات الأساسية على الأداء ولا تتاح للشخص فرصه بلوغ بعض المستويات الدنيا المقبولة لهذا الأداء ذات الطابع المادي مثل الحصول على الغذاء الجيد والمأوى المناسب والمشاركة فى حياة المجتمع المحلي[٣].

رابعا : الفقر في مصر :

يتسم الفقر في مصر بوجود بعد جغرافي شديد يتمثل فى تباين كافة مقاييس الفقر بين أنحاء مصر. ويمكن تقسيم مصر إلى خمسة مناطق : المدن الكبرى (القاهرة والإسكندرية ، والسويس وبورسعيد) ، والوجه البحرى الحضري ، والوجه البحرى الريفي ، والوجه القبلي الحضري ، والوجه القبلي الريفي. وظهرت أعلى معدلات الفقر فى عام ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥ في صعيد مصر وتهبط مقايس الفقر إلى أدنى مستوياتها فى المدن

الكبرى ، أما فى الوجه البحرى فالمعدلات وسط بين ذلك مع كون الريف أعلى فقراً من الحضر كما فى الصعيد. ولذلك إذا نظرنا من منطلق ريفى – حضري وجدنا الريف أعلى فقراً على المستوى القومي[٤].

وقد تصاعدت حدة الفقر في مصر وزاد عدد الفقراء بعد تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادى وتنفيذ سياسات التكيف الهيكلي فى النصف الثاني من الثمانيات وذلك بسبب الإجراءات التي تضمنتها تلك السياسات مثل إلغاء الدعم المباشر على المواد الغذائية وتحرير أسعارها الذي أدى إلى ارتفاع تلك الأسعار بصورة غير مسبوقة وضاعف الأعباء على الأسر الفقيرة ومحدودة الدخل. كذلك تخفيض الإنفاق العام الموجه للخدمات الأساسية ، وارتفاع تكلفة العلاج وأسعار الدواء وارتفاع تكلفة التعليم وعدم ارتفاع الأجور بدرجة تتناسب مع تلك المتغيرات.

وفى التقرير الذى أعدته وزارة التخطيط عام ٢٠٠٢ بالاشتراك مع البنك الدولي بعنوان تخفيض عدد الفقراء فى مصر – التشخيص والاستراتيجية " استخدام الدخل كمؤشر على الفقر ، حيث تبين الآتى : بتحليل بيانات الأسر لفترتين زمنيتين (١٩٩٥ / ١٩٩٦ وعام ١٩٩٩ / ٢٠٠٠) وجد أن معدلات الفقر ترتفع فى جنوب مصر عن شمال مصر. وأقوى عامل مرتبط بالفقر كان التعليم حيث أن ما يزيد عن ٤٥% من الفقراء من الأميين. وذكر تقرير التنمية البشرية في مصر ٢٠٠٨ ، أن خريطة الفقر في مصر تؤكد أن الفقر يتركز في المناطق الريفية ففي حين يعيش نحو (٥٦%) من إجمالي السكان بها ، يعيش فيها أكثر من (٧٨%) من الفقراء و (٨٠%) من الأشد فقراً فى هذه المناطق. كما تبين الخريطة أن الفقر يتركز بشكل كبير فى صعيد مصر ، فبينما يمثل الإقليم ٢٥% من السكان ، فإن نصيبه من الأشد فقراً تقريباً ٦٦% ، كما أن ٩٥% من القرى الأشد فقراً تقع فى صعيد مصر وتقع ٧٦٢ قرية من بين الألف قرية الأشد فقراً فى محافظات المنيا وسوهاج وأسيوط.

كما ذكر التقرير أن التعليم والخدمات يؤثران على الفقر ، ففي المائة قرية الأشد فقراً (٤١%) من السكان لا يعرفون القراءة والكتابة وينقص معظم هذه القرى الخدمات الأساسية مثل مراكز الرعاية الصحية ووحدات تنظيم الأسرة ، المستشفيات الحكومية ، مراكز الإسعاف ، أقسام الشرطة والمطافئ ، مكاتب البريد ونوادي الشباب وبنوك القرية والمراكز الثقافية[٥].

وبناء على ما سبق فقد حرصت خطة التنمية على توفير المقومات الأساسية لتحقيق التنمية الاجتماعية الشاملة التي من شأنها الارتقاء بمستوى معيشة المواطنين ، وذلك بتوفير الخدمات التعليمة والصحية والثقافية وغيرها من الخدمات الاجتماعية بما يكفل التحسن المطرد فى نوعية الحياة ، وفى إطار من التكافؤ الاجتماعي يحقق المساواة المنشودة بين أطياف المجتمع ، فضلاً عن تحفيز تنظيمات المجتمع المدني والقطاع الخاص على المشاركة الفاعلة فى توفير الخدمات الاجتماعية تضامناً وتكاملاً مع الدولة كشركاء للتنمية وفق منظومة

العقد الاجتماعى الجديد الذى يعزز مفهوم المشاركة المجتمعية فى جهود التنمية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء. ولما كان تحقيق التنمية الاجتماعية يقتضي مراعاة التفاوتات الداخلية القائمة ، سواء على مستوى الفئات الاجتماعية أو المناطق الجغرافية ، فإن استهداف الحد من مشكلة الفقر يشكل ركناً أساسياً من أركان خطة التنمية ، وركيزة أساسية للسياسات الحكومية الراعية للبعد الاجتماعي. وقد استهدفت خطة التنمية في هذا السياق تخفيض معدل الفقر إلى نحو ١٨% في عام ٢٠١١/١٠ (مقابل ٢٢,٥ % عام ٢٠٠٥) وليتواصل انخفاضه إلى ما دون ١٥% بنهاية الحظة الخمسية السادسة[٦]

خامسا : سياسة القضاء على الفقر :

يشير تقرير التنمية البشرية أن الاستراتيجية السياسية للقضاء على الفقر تتضمن ثلاثة عناصر أساسية

أ) التمكين السياسي للفقراء :

لابد من تنظيم الناس للعمل الجماعى من أجل التأثير فى الظروف والقرارات التي تمس عيشهم ، ولابد من وصول صوتهم لدى دوائر السلطة للدفاع عن مصالحهم.

ب) إقامة شراكات من أجل التغيير :

على جميع العناصر الفاعلة في المجتمع من نقابات ووسائل إعلام وفئات مجتمعية وشركات خاصة وأحزاب سياسية ومؤسسات أكاديمية وجمعيات مهنية أن تجتمع فى شراكة لمعالجة الفقر البشري بكل أبعاده ولابد أن ترتكز تلك الشراكة على المصالح المشتركة.

ج) الدولة القادرة والمسئولة :

من الضروري أن تقوم الدولة بتعزيز التعبير السلمي عن أولويات الناس وأن تضمن حيزاً ديمقراطياً لرعاية مصالح شتى فئات المجتمع ، ولذلك فإن عليها أن تعزز المشاركة وتشجع الشراكات بين القطاع الخاص والقطاع العام[٧]

سادسا : دور برامج الصندوق الاجتماعى للتنمية للحد من الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية :

١) البرامج التنموية للصندوق الاجتماعى : إما تستهدف الفقر مباشرة (من خلال زيادة الدخل) أو تستهدف الفقر بطريقة غير مباشرة من خلال التنمية البشرية (تحسين نوعية الحياة) أو تنمية الموارد البشرية (تحسين نوعية البشر) وتشمل :

أ) تنمية وتمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر بما يحقق :

- توفير فرص عمل جديدة من خلال تملك هذه المشروعات أو العمل بها.
- زيادة الدخل من خلال هذه المشروعات أو من خلال أجور العمل فى هذه المشروعات.
- توفير تشكيلة عريضة من السلع والخدمات مناسبة للفقراء من حيث السعر والجودة.

ب) برامج التنمية المجتمعية وتتضمن :

- برامج تشر فكر العمل الحر لتنمية فكر وثقافة ومهارات العمل الحر.
- التمكين من خلال التدريب والتأهيل (كيف تبدأ مشروع صغير/ كيف تطور مشروعك الصغير).
- التدريب بغرض التشغيل وهو عبارة عن تمويل وتنفيذ برامج تدريبية مرتبطة بفرصة عمل مؤكدة.
- تنمية مرافق البنية الأساسية والقدرات المؤسسية فى المجتمعات الأكثر احتياجاً لتحسين نوعية الحياة (طرق ، وسائل ري ، آبار ، مياه شرب ، صرف صحي ، رعاية صحية أولية ، محو أمية ، تمكين المرآة ، الجمعيات الأهلية ، و تحسين البيئة)[٨].

سابعا : النظريات المفسرة للفقر الحضرى ومنهجيته :

من أهم الاتجاهات النظرية المفسرة لنظرية الفقر الحضري محاولة أنصاره فهم التغيرات الاجتماعية والاقتصادية فى البلدان النامية وتقديم تفسير لظاهرة الفقر الحضري ومن بين الجهود النظرية التي بذلت لاكتشاف الفقر الحضرى وأبعاده ما يلي :

١) المدخل الانثروبولوجى :

اتخذ اتجاهات متعددة لفهم الواقع الحضري فأنصار المدخل التقليدي يركزون على الهجرة ، والتكيف ، ودراسة الفلاحين المقيمين فى المدينة ، في حين يركز أنصار مدخل المشكلة الأساسية على الأحياء المتخلفة ، والتدهور الحضري ، والسلوك الانحرافي. ويعطي مؤيدو المدخل التحليلي التقليدي أهمية للبناء الاجتماعي. وفى هذا الإطار حاول بعض الباحثين دراسة فقراء المدن من خلال أنماطهم الخاصة ، دون الاهتمام بالعمليات الكبرى على المستويين القومي والعالمي فى تشكيل ظاهرة الفقر الحضري.

٢) مدخل ثقافة الفقر :

أهم أنصار هذا الاتجاه لويس Lewis بفكرة أساسية هي : أن الفقر يخلق ثقافة خاصة به ذات عناصر مشتركة بين الفقراء ، ومن سمات هذه الثقافة أنها تخلق نفسها بنفسها ، وتنتقل من جيل إلى الجيل التالي ويستدعى ذلك نهوض العمليات التنموية فى هذا المجال.

٣) مدخل الهامشية الحضرية :

حدد أنصار مدخل الهامشية الحضرية قضية أساسية وهي قضية اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية بأشكالها المختلفة من قهر ، واستغلال وحرمان ... الخ والتي تؤكد على معاناة الفئات الدنيا ، من بؤس وشقاء.

٤) المدخل الماركسي :

شخص ماركس فقراء الحضر كجزء من الجيش الاحتياطي ، كما ركز بشكل أساسي على الدور المهم للاستغلال الطبقي داخل الدول المختلفة وتأثيره في خلق التفاوت الطبقي والتخلف والتي تتجسد في ظاهرة الفقر

والأحياء المتخلفة والظلم الاجتماعي بشتى صوره. ويعد مدخل ماركس المفتاح الحقيقي لفهم الأوضاع الواقعية لفقراء المدن الذين يخضعون لميكانزمات القهر والاستغلال التي تنطوي عليها الأبنية الاجتماعية.

٥) مدخل التجريد من القوة :

إن القضاء على الفقر والتهميش يستلزم أن يكون لدى الفقراء القوة لدفع النظام لاستحضار حاجاتهم والعمل على تحقيقها أكثر من الاهتمام باحتياجات وتحقيق رغبة النخبة الفنية فقط ، فمن أجل البقاء على قيد الحياة يتطلب الوضع ضرورة تكامل الاقتصاد الأخلاقي لاقتصاد تبادل في السوق والذي يتميز بالعمل التطوعي في أوساط الأسر المعدومة ، حيث يتم ربط مفهوم التمكين بين التهميش والتنمية من خلال ميكانيزمات السياسات العامة فالتمكين يعني تمكين الأفراد لتحرير أنفسهم ، فالسياسة تعني القوة ، والقضاء على التهميش يعني ترشيد القوة ، والتنمية تعني الصراع. فعلى ذلك فالتهميش هو حالة من الضعف النسبي والتغلب على تلك الحالة يعني إتاحة مداخل القوة للفقراء. فالفقراء ضعفاء لأنهم يفتقدون مداخل الوصول لهيكل القوة فى أي مجتمع ، وبذلك فإن التمكين السياسي سيتطلب تمكيناً اجتماعياً يجعل مشاركة الفقراء أمراً ممكناً في عمليات التنمية مما يدعم قوتهم ويزيد من تمكينهم.

٦) مدخل القطاع الحضري غير الرسمي :

هو أكثر المداخل شيوعاً فى دراسة الجانب غير الرسمي من حياة المدينة وتعد مشكلة البطالة الحضرية واحدة من أبرز المشاكل التي صاحبت عملية النمو الحضري غير المخطط والتصنيع البطيء ، وتعاظم دور القطاع غير الرسمي في استيعاب القادمين الجدد إلى سوق العمل الحضري ، حيث شكل هذا القطاع ركيزة حوار الأكاديميين والباحثين من بداية السبعينات في القرن العشرين نظراً لاستخدامه من جانب العديد من الباحثين لفهم حركة الواقع الاجتماعي(٩).

ثامنا : فقر الريف :

حتى سنوات قليلة مضت تركز الفقر العالمي على فقر الريف وقد ذكر تقرير البنك الدولي عام ١٩٩٠ أن أغلب الفقراء يسكنون المناطق الريفية حيث تندر الأراضي الزراعية والإنتاجية الزراعة المنخفضة والجفاف والفيضانات ، وأسوأ الفقر يحدث في المناطق العالية فوق التلال ، وهي عادة معزولة في كل شئ والفرص لغير المزارعين قليلة ويندر الطلب على العمال وهناك مناطق أخرى ذات موارد طبيعية متوفرة لكن ينقصها الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية. والفقر يؤدي إلى الضعف الجسمي أو البدني بسبب النقص الغذائي وسوء التغذية ويؤدي إلى التعرض للأمراض والعدوى ، كما لا يمكنهم الحصول على الخدمات الصحية بسبب التكلفة أو انعزال المسكن. وبسبب حدة وانتشار الفقر في الريف فإن أغلب برامج التخفيف والتقليل من الفقر توجه للريف(١٠).

وبناء على ما سبق فإن الفقراء يحتاجون إلى جهود كبيرة واستراتيجيات لمساعدتهم على الحد من الفقر ولذلك اتجهت برامج التنمية إلى التركيز على استخدام استراتيجية التمكين مع الفقراء ويمكن توضيح ذلك من خلال تناول العناصر الآتية :

تاسعا : مفهوم التمكين :

إن مفهوم التمكين يعتبر من المفاهيم الحديثة التي ارتبطت بالتطورات الحديثة لمهنة الخدمة الاجتماعية وخاصة من خلال اهتمام المهنة بالعمل مع الفئات المستضعفة من السكان أو المعرضة للخطر ومن أهم مفاهيم التمكين :

يعرفه تورى Torre عام ١٩٨٥ بأنه " عملية يتم من خلالها تقوية الناس بدرجة كافية تسمح لهم بالمشاركة والسيطرة والتأثير على الأحداث والمؤسسات التي تؤثر على حياتهم ، من جانب ، كما يتطلب التمكين إكساب الأفراد مهارات خاصة ومعارف وقوة كافية للتأثير على حياتهم وحياة أولئك الذين يقومون برعايتهم(١١).

ويعرف قاموس الخدمة الاجتماعية التمكين بأنه : هو أي عملية يتم من خلالها مساعدة الذين يفتقرون إلى القوة مقارنة بقيدهم لكي يصبحوا أكثر قوة حيث يعتقد أن مطلب القوة يكون ملائماً لهم كمواطنين ، ومستهلكين أو مستفيدين من الخدمات(١٢).

ويعرفه باركر Barker بأنه " عملية مساعدة الأفراد والأسر والجماعات والمجتمعات المحلية على زيادة قواهم الذاتية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية وتنمية القدرة على التأثير لتحسين ظروفهم المعيشية(١٣).

وتعرفه برندا دوبوس Brenda Dubois بأن عملية تركيز على زيادة القوة فى الاعتماد على الذات أو القوة السياسية لكى يستطيع الأفراد والأسر والمجتمعات أن يقوموا بأعمال لتحسين أوضاعهم(١٤).

وتعرفه روزالى امبروزينو وآخرون على أنه عملية يتم من خلالها تدعيم قوة الاعتماد على الذات أو تفعيل الجوانب السياسية بما يساعد الأفراد على القيام بالأعمال لتحسين مواقفهم الحياتية(١٥).

عاشرا : خصائص التمكين :

١- التمكين قوة وسلطة وتأثير يرتبط بالقدرات والإمكانات.
٢- التمكين حرية وإبداع.
٣- التمكين هدف من أهداف رعاية ومقابلة الحاجات الإنسانية.
٤- يتوقف التمكين على الإطار الثقافي والقيمي في المجتمع.
٥- يرتبط التمكين بالمبادرة والجودة والمسئولية الكاملة فى الأداء.
٦- إقناع الذات والآخر بالقدرة على التمكين.

٧- وسيلة لتحقيق الأهداف المجتمعية ومؤشر لعائد التنمية والرعاية الإنسانية.

٨- وسيلة للعدالة ومحاربة الفساد وزيادة الثقة والتضامن الاجتماعي[١٦].

حادي عاشر : أهداف التمكين في الخدمة الاجتماعية

يستهدف التمكين مساعدة العملاء على :

١- رؤية أنفسهم كعوامل أساسية وأسباب حقيقة لإيجاد الحلول المناسبة لمشكلاتهم والطرق الملائمة لإشباع حاجاتهم .

٢- إكسابهم المعرفة والمهارة والخبرة التى تمكنهم من أداء هذا الدور بفاعلية اكثر.

٣- إحداث التغيير الاجتماعى ليصبح العملاء أقوياء على إزالة أو مواجهة المعوقات التى تواجههم.

٤- مساعدة العملاء على امتلاك القوة لاتخاذ القرار والعمل عبر مراحل حياتهم.

٥- مساعدة العملاء على التكيف مع التجارب والأحداث الجديدة .

٦- مساعدة العملاء على تحقيق الكفاءة .

٧- تقوية علاقة العملاء بالأخرين.

٨- سيطرة الأفراد والأسر والجماعات المحلية على ظروفهم.

٩- مساعدة الناس على استعادة قوتهم التى ضعفت[١٧].

ثاني عشر : عناصر التمكين

١) الوصول للمعلومات : تتدفق المعلومات فى اتجاه ثنائي من الحكومة ومن المواطنين للحكومة والمواطنون الذين يعرفون المعلومات أكثر استغلال للفرص والوصول للخدمات وممارسة حقوقهم والتفاوض بشكل فعال.

٢) الوجود الشمولى والمشاركة : يعد التواجد الفعلى لمن تشملهم المشاركة أحد مداخل التمكين الهامة حيث تساعد على ممارسة السلطة والتحكم فى المصادر والقرارات.

٣) المحاسبية : تشير للقدرة على استدعاء ومحاسبة المسئولين وأصحاب الخدمات للمسئولة وشرح سياساتهم وأدائهم وتصرفاتهم فى المال العام .

٤) قدرة التنظيمات المحلية : وتشير للقدرة على عمل الناس معا وتنظيم انفسهم وتعبئة المصادر لمواجهة المشكلات ذات الاهتمام المشترك وغالبا خارج نطاق الأنظمة الرسمية وتعد هذه القدرة مؤشراً أساسياً لفعالية التنظيمات والجمعيات والاتحادات والشبكات والحركات الاجتماعية خاصة للفقراء [١٨]

ثالث عشر : مبادئ التمكين :-

١) زيادة وتحسين الخدمات الأساسية : يعد توصيل الخدمات الأساسية وتحسينها كالرعاية الصحية والتعليم والماء والطرق وخدمات البنية الأساسية عاملاً مساعداً فى دعم الجهود للوصول للموارد ومقابلة حاجات الفئات المحرومة والمهمشة فى المجتمع كالفقراء والنساء.

٢) تدعيم اللامركزية والحكم الذاتى : وينعكس ذلك على تحسين إجراءات تقديم الخدمات وسرعة الحصول عليها لمقابلة الحاجات ومواجهة المشكلات وصلاحيات الجماعات المحلية من الوصول للمعلومات وتفعيل المشاركة فى إطار ومناخ ديمقراطى .

٣) المشاركة فى التخطيط : يرتبط نجاح التخطيط وإدارة المؤسسات على تحسين الحكم الذاتى وإعطاء المواطنين ثقه أكبر فى أداء الموظفين المحليين .

٤) المسؤولية : يعد الوصول لمعلومات والحصول عليها شرطًا من شروط المسئولية وإعطاء الفرص للمواطنين لمراقبه أداء الحكومية كما ان المسئولية أداة فعاله لتصحيح الأداء والمطالبة وتبنى مطالب وحاجات المواطنين .

٥) العدالة والمساواة القانونية : والتى ترتبط بحقوق المواطنة ، والحقوق والواجبات ، مما يتطلب المساواة والعدالة فى التشريع بين المواطنين جميعًا بتباين انتماءاتهم الفئوية أو المهنية بما يعزز ثقة المواطنين والعدالة فى الوصول للموارد وتوزيع عوائد التنمية[١٩]

رابع عشر : الافتراضات التى تقوم عليها عملية التمكين فى الخدمة الاجتماعية :

١) إن التمكين يمثل عملية تعاونية مع العملاء والممارسين ويعلمون معًا كشركاء.

٢) ترى عملية التمكين أنساق العملاء على انهم مؤهلين وأكفاءه وتساعدهم على الوصول إلى الموارد والفرص المتاحة.

٣) يجب أن يدرك العملاء أنفسهم على أنهم قادرين على إحداث التغيير.

٤) تكون الكفاءة ضرورية أو يمكن تنميتها من خلال تجارب الحياة ، وخصوصا الخبرات التى تدعم الكفاءة ، بدلاً من التركيز على الظروف التى يتم من خلالها إخبار الفرد بما يفعله.

٥) تساهم العديد من العوامل فى حدوث أي موقف وبناءً على ذلك يجب أن تكون الحلول الفعالة متنوعه فى مدخلها .

٦) أن شبكات العمل الاجتماعية غير الرسمية تمثل مصدرًا هاماً لدعم كفاءة الفرد والوصول إلى الإحساس بالسيطرة والتحكم .

٧) يجب ان يشارك الناس فى عملية تمكينهم وتحديد أهدافهم ووسائلهم ويجب أن يحددوا مخرجاتهم بأنفسهم .

٨) ان مستوى الوعى يمثل قضية أساسية فى عملية التمكين وتكون المعلومات ضرورية لإحداث التغيير

٩) يتضمن التمكين الوصول إلى الموارد والقدرة على استخدامها بفعالية.

١٠) إن عملية التمكين ديناميكية ومتغيرة وتطورية .

١١) يتم تحقيق التمكين من خلال وجود بناءات متوازنة للتنمية الذاتية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية. ولو أن التمكين يمثل قلب الخدمة الاجتماعية ، فإن العدالة الاجتماعية تمثل روحها[٢٠].

وهناك من يرى أن أهم الأسس والافتراضات التى يقوم عليها التمكين ما يلي :

١)كل فرد وكل أسرة وكل مجتمع محلى وكل ثقافة – ولا توجد استثناءات – لدية قوى ، وأصول وموارد ، وقدرات وحكمة يمكن استخدامها فى الممارسة.

٢)أثناء عملية مواجهة ظلم الجسد ، والروح والبيئة ، فان الناس يتعلمون الأشياء ويكتسبون قدرات ، ويكتشفون الموارد ويعلمون على تنمية السمات الذاتية والروابط الداخلية التى يمكن ان تكون أدوات ويمكن ان تقدم دافعية وطاقة لإحداث التغيير.

٣)كل إنسان لدية حكمة وإدراك لما هو صحيح ، وقدرة على إصلاح الذات ، بالرغم من أنها تتعرض لتوقعات سلبية ، وعلامات وقرارات تدعو إلى الندم.

٤)إن الاختلافات فى القدرة والثقافة والطبقة والتوجيه الجنسى والعمر والجغرافيا يجب اعتبارها مصادر أساسية للقوة حيث تمثل موارد مميزة فى عملية مواجهة التحديات وتحقيق الطموحات[٢١].

خامس عشر : التمكين وتنمية المهارات :

يسعى الناس إلى محاولة فهم والتأشير على الأنساق التى تؤثر على حياتهم لأن ظروف المجتمع تتعقد بمرور الوقت. وعندما يساعد الاندماج التطوعي مع الأنساق المجتمعية. الأفراد على الاستخدام الفعال للموارد المجتمعية وتشكيل طبيعة هذه الموارد ، فإن هؤلاء الأفراد يتكون لديهم إحساس قوي بالقوة الذاتية وفي الفترات الأخيرة قام الأخصائيون الاجتماعيون بتوسيع معنى التمكين كهدف لممارستهم.

إن الأخصائيين الاجتماعيين الذين يقومون بممارسات ترتبط بالتمكين فإنهم يهدفون إلى تنمية قدرة الأفراد على تفهم بيئاتهم ، وعمل خيارات ، والقيام بمسئولية لخيارتهم والتأثير على موافق حياتهم من خلال المنظمة والمدافعة.

كما يهدف الأخصائيون الاجتماعيون أيضاً إلى تحقيق توزيع أكثر إنصافًا للموارد والقوة بين فئات مختلفة فى المجتمع . إن هذا التركيز على الإنصاف والعدالة الاجتماعية يعتبر علامة بارزة لمهنة الخدمة الاجتماعية[٢٢].

سادس عشر : أساليب تنمية فكرة التمكين :

يقترح آدم عام (٢٠٠٨) أن جذور التمكين يمكن أن توجد في العديد من كتابات السابقين ، فقد ساهم كل واحد منهم فى طرق تنمية فكرة التمكين. وحدد ثمانية عناصر ربما يمكن تلخيصها في استجابتين متناقضتين للحالة البشرية الاستجابة الأولى توصف غالباً على أنها المساعدة الذاتية أو الكفاءة الذاتية ، وهى قائمة أساس أن الأفراد مسئولين عن أنفسهم وأسرهم ومشكلاتهم وأى مساعدة من قبل مؤسسات أو عملاء خارجيين مثل الدولة ، الكنيسة ، والأجهزة الأهلية ، يجب أن تسعى إلى تشجيع استقلال الفرد الذاتي. وعلى عكس ذلك ، فتركز الاستجابة الثانية على الطبيعية الاجتماعية للمشكلات والحاجة إلى مداخل وحلول اجتماعية[٢٣].

سابع عشر : ربط المشاركة الشعبية بممارسة التمكين :

يمثل التمكين جزءاً حيوياً فى ممارسة السياسية وعنصراً أساسياً لإحداث التغيير الاجتماعى طويل المدى. فعندما نتحدث نيابة عن الآخرين ، فنكون أقل فعالية عن الحالة التي نقوم فيها بتمكين الآخرين ليتحدثوا عن أنفسهم. وذلك لأن دوافعنا يمكن أن تكون مشكوك فيها عندما نقوم بالادعاء أننا نمثل اهتمامات العملاء. ويمكن تمكين الأفراد عن طريق مساعدتهم على الحصول على المعرفة ، والمهارات ، والموارد ، والفرص للمدافعة عن أنفسهم[٢٤]

وفى فترة السبعينات نجد أن بعض الأخصائيين الاجتماعيين وعلماء النفس بدأوا ينظرون إلى المواطن ومشاركة العميل كآلية لمساعدة أفراد الفئات المهمشة (على سبيل المثال الأفراد ذوي الدخول المنخفضة) وذوي الصعوبات الخاصة ، والأفراد المصابين بأمراض عقلية ، وذلك للتغلب على المشاعر الذاتية للضعف والظلم. وهذا الاختبار الهادف إلى زيادة القوة الذاتية والسياسية للمستفيدين من الخدمات أدى إلى تنمية نموذج التوطين فى الخدمة الاجتماعية. إن تنمية الإحساس بالكفاءة الذاتية من خلال تنمية المهارات والمدافعة الذاتية كان يمثل جزءاً أساسياً للنموذج كما أن المدافعة الذاتية والتمكين يمثلان مكونات هامة لكل أنواع الممارسة المجتمعية وتنظيم الحركة الاجتماعية فى القرن الحادي والعشرين.

وتتطلب ممارسة التمكيين أن يعمل المستفيدون بشكل تعاوني مع الإخصائيين الاجتماعيين على مستوى الوحدات الكبرى والوحدات الصغرى فى تحديد التدخلات والتخطيط للخدمات وتقويم البرامج. كما أن الدمج في عملية صنع القرار قد يحسن جودة الخدمة ، ويضمن احترام القيم الثقافية للعملاء ، ويزيد من إمكانية استخدام الناس للخدمات. كما يوجد افتراض آخر مرتبط بالمشاركة الشعبية وممارسة التمكين يقوم على أن المندمجين فى

صنع قرار المنظمة ، والعمل الاجتماعي ، والسياسات الانتخابية تصبح قوية نتيجة لاكتساب مهارات القيادة واكتساب التأثير السياسي[٢٥].

ثامن عشر : استراتيجيات مواجهة الفقر :

توجد العديد من استراتيجيات مواجهة الفقر وتمكين الفقراء من الارتقاء بدخولهم ومستويات حياتهم أهمها :

أ) **استراتيجية إشباع الحاجات الأساسية :** تعتمد على المسلمات التالية :

١) تتضاءل فرصة الشخص الفقير فى الاستفادة من عائدات التنمية ويرجع ذلك إلى فشل استراتيجية النمو فى الوصول إلى هذه الفئات التي تنعدم فرص استفادتها من ثمار التنمية.

٢) افتقاد الفئة الفقيرة إلى القوة السياسية والاجتماعية التى تتمتع بها الفئات الغنية.

٣) تعرف استراتيجية إشباع الحاجات الأساسية باعتبارها استثمار تهدف إلى زيادة إنتاجية الفقراء ورفع مستوى معيشتهم.

٤) إن الحاجات الأساسية تشمل المأكل والملبس والمسكن أمر يأتي على حساب حاجات أخرى كالتعليم والصحة.

٥) تقوم على افتراض أن القائمين على التخطيط للتنمية قادرين على تصور احتياجات المجتمع الأساسية ومن ثم فرض أولوياتها التي يتوصلون إليها على المجتمع كله.

٦) تفترض أن العمل يهيء الفرص أمام الأفراد لكسب المال اللازم لتحقيق الإشباع المناسب لحاجاتهم الأساسية وكذا تحقق به الدولة نموها الاقتصادي الذى يمكنها من مقابلة حاجات سكانها.

ب) استراتيجية الاعتماد الجماعى على الذات :

يتمكن تحديد الأسس العامة لاستراتيجية الاعتماد الجماعي على الذات فيما يلي :

١) تتجه نحو إشباع الحاجات الأساسية للغالبية العظمى من الأفراد وهي الحاجات المادية المتعلقة بالغذاء والسكن والملبس والتعليم.

٢) تسعى إلى تدعيم المشاركة الشعبية.

٣) الاستفادة من الموارد المحلية لكل دولة.

٤) إثارة الوعى لدى الأفراد وكذا الدافع نحو الإنجاز.

٥) الاهتمام بتحقيق توازن أيكولوجي والحفاظ على الموارد من الاستنزاف.

٦) إعطاء أولوية لعلاقات الجوار من أجل تحقيق أساس للتعاون بين الدول من خلال إقامة أسواق إقليمية داخل الدول النامية.

ج) إستراتيجية الإصلاح الداخلي لرشاد النموذج التنموي :

وتقوم على المسلمات الآتية :

١- رفع إنتاجية العاملين في القطاعات الإدارية والإنتاجية العامة والخاصة وتشخيص واقع العلاقات الاقتصادية بين المنتجين والمستهلكين وتحقيق ضمانات الجودة.

٢- وضع حد للتزايد السكاني غير المتفق مع رغبة المجتمع في التقدم.

٣- التصدي للفقر بإزكاء الوازع لدى المواطنين للعمل على تحسين أحوالهم وتزويدهم بالخبرات والمهارات الفنية اللازمة لحفزهم على العمل والابتكار وتنمية طموحهم.

٤- ربط السياسة الاقتصادية بالتغيرات السياسية لتحقيق المصالح المجتمعية العامة.

٥- عدالة توزيع الدخل من ناتج العمل والتصدي للجماعات الطفيلية.

٦- أن يكون الإصلاح وفق ظروف المجتمعات وبدون تدخل خارجي[٢٦].

تاسع عشر : استراتيجيات تقوية الفقراء لتمكينهم من اتخاذ القرار [٢٧]

١) استراتيجيات دولة الرعاية للتغلب على الفقر : ركزت على :

أ) إستراتيجية المساواة: لتحقيق المساواة من العائد وتدعيم الحقوق السياسية فى الديمقراطية من خلال مدخل حرية القيم ومراعاة ظروف الفقراء وهي حصول الناس في المجتمع على فرص متساوية لكي ينمو ويتعلم كل منهم أقصى ما تتيحه له قدراته ومواهبه.

ب) استراتيجية التفاوت

بتشجع نمو اقتصاديات السوق الحر وتدعيم الحماية الذاتية وتشجيع زيادة النمو والتغلب على ثقافة التبعية والتدخل في سوق العمل والتأثير في توزيع الثروة.

ولكن لم تحقق هاتين الاستراتيجيتين الأهداف في بريطانيا في السبعينات والثمانيات من القرن العشرين لعدم القدرة على تحقيق التوازن بين القوى الاقتصادية والاجتماعية.

ويتطلب ذلك بناء وتنفيذ سياسة اجتماعية تستهدف إيجاد قوى اقتصادية ، واستخدام التخطيط الاجتماعي كأداة لتحقيق العدالة وتدعيم واستقلالية المحليات.

٢) نموذج جاك روثمان :

ويتحدد هذا النموذج من خلال ثلاث نماذج وهي :

(أ) نموذج التنمية المحلية الذى يستهدف نمو قدرة المجتمع على مواجهة مشكلاته وتماسك وتكامل المجتمع وتدعيم المساعدة الذاتية ويركز على إستراتيجية الإقناع والإجماع.

(ب) نموذج التخطيط الذي يستهدف حل مشكلة اجتماعية واقعية وحقيقية في المجتمع ويستخدم إستراتيجية الإجماع أو الصراع.

(ج) نموذج العمل الاجتماعي والذي يستهدف إحداث تغييرات في القوة والعلاقات والموارد وإحداث تغييرات أساسية في النظم ويركز على استراتيجيات وتكنيكيات الصراع والمواجهة والمفاوضة والعمل المباشر.

ويساعد استخدام نموذج العمل الاجتماعي في تقوية الفقراء لاتخاذ القرارات على المستوى المحلي في الأساس مع الاستعانة بنموذجي التخطيط الاجتماعي والتنمية والخلط بينهم بمهارة.

كما يساعد نموذج العمل الاجتماعي على تقوية الفقراء وتدعيمهم في مواجهة الصراع مع القوة في الوقت الحاضر ، وقد لا يؤدي ذلك لاستمرار تمكينهم واستخدام قوتهم مستقبلاً إلا تحت ظروف معينة.

ونموذج التخطيط الاجتماعي يساعد في مواجهة مشكلات الفقراء ومنها ما هو سبب في فقرهم وضعفهم ومنها ما هو ناتج عن فقرهم واستخدام الموارد المجتمعية لمواجهة مشكلاتهم وتوفير الخدمات التي غالباً ما تكون أساسية في تدعيم قوتهم.

ويدعم نموذج التنمية المحلية المشاركة الواسعة وقدرة المجتمع فى الاعتماد على الذات ويساهم ذلك في تمكين الفقراء من العمل الجماعي التعاوني والعمليات التفاعلية في المجتمع ومواجهة السلبية والجمود والإجماع على المصالح المشتركة في المجتمع.

٣) <u>إستراتيجية المتصل التحليلي التفاعلي للتخطيط الاجتماعي :</u>

جمع نيل جلبرت ، وهاري سبكت نماذج التخطيط الاجتماعي في متصل واحد يتراوح بين التركيز أكثر على المهام التحليلية في أقصى البداية ، والتركيز على المهام التفاعلية في أقصى النهاية.

ويركز المتصل على وجهتي نظر أساسيتين :

١) التخطيط كعملية وطريقة فنيه.

٢) التخطيط كعملية سياسية اجتماعية.

وطبقا للاتجاهين الأساسيين فى التخطيط الاجتماعي تنقسم الاستراتيجيات إلى :

أ) <u>استراتيجيات الاتجاه المؤسسي التحليلي :</u>

تتمثل في استراتيجيات التنافس مثل :

(١) الصراع :

الصراع هو تصادم المصالح ، والقيم والأفعال ، والاتجاهات. ويرتبط بالتغييرات في موازين القوى المتنازعة أو المتصارعة ويوجه المخطط الاجتماعي الصراع إلى حيث يتحقق التغيير المطلوب حدوثه بدلاً من شكله السلبي.

(٢) الضغط :

هناك العديد من الأمثلة التي تعود لأنشطة جماعات الضغط للمستفيدين ودرجات ضغوطهم وغالباً ما ترحب الحكومة بهذه الجماعات ولا تهاجم انحرافهم وحقوقهم. وفيها يقوم المخطط بدفع الأهالي إلى الضغط على الجماعات المتحدية أو المعارضة لإحداث التغيير أو الضغط على متخذي القرار لإصدار قرار للصالح العام أو الضغط على الجماعات القوية لصالح الجماعات الصغيرة والضعيفة ، ومن أساليب الضغط : التليفزيون ، والصحافة ، والإذاعة والندوات والمقالات.

(٣) العنف :

ويوضح العنف :

أ- أن الفقراء يتحركون بنفس الرغبات.

ب- قد تكون الرغبات مستبدة.

ج- أن الأغراض القابلة لإشباع هذه الرغبات تشكل فى كل لحظة كمية محددة.

ولا يستخدم العنف إلا بعد الإقناع وعند الضرورة ، ويجب على المخطط أن يحدد متى يمكن استخدام العنف والتوقع الدقيق لعائد استخدامه.

ويوجه العنف إلى بعض الجماعات المحتكرة لجهود الآخرين وذلك للتأثير بينهم حتى يستجيبوا لما هو أفضل ويرجعوا عن احتكارهم.

(٤) القوة :

تستخدم القوة عندما يراد التغيير في موازين القوى الطبيعية والوظيفية فى المجتمع وهذا التغيير غالباً يكون في صالح المجتمع ولتحقيق أهدافه. وللقوة تأثيراتها في اتخاذ القرار ونفوذها كقادة مؤثرين على توجيه القرار وترتبط القوة بالسلطة. وتعتبر القوة القدرة على ضبط سلوك واتجاهات وآراء متخذي القرار والتأثير فيهم.

(٥) القوة السياسية :

يتم توظيف القوة سياسياً لتحقيق التغيير ، ومن الأهمية توافق أهداف أصحاب هذه القوة مع أهداف التغيير وقد يستخدم المخطط الإقناع وفيها يكون الاهتمام بالقيادات السياسية التي يكون لها تأثير في جوانب متعددة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية.

(٦) التنمية :

يستخدم المخطط هذه الإستراتيجية لتحقيق أهداف تنمية المجتمع اقتصادياً واجتماعياً باستخدام موارده المتاحة أو التي يمكن إتاحتها على أن تكون تلك التنمية محققة للعدالة السياسية والاقتصادية والرفاهية لأفراد المجتمع.

(٧) الثورة :

وفيها يكون الاهتمام بإحداث تغييرات جذرية وإقامة بناء جديد وتغيير إجباري شامل وتتطلب هذه الإستراتيجية إحداث تغيير في البناءات والنظام وتتميز بالسرعة.

ب) استراتيجيات التضامن :

١) المشاركة :

تعتمد على اشتراك الناس فى حل مشكلاتهم على أساس أنهم أقدر على حل مشكلاتهم بأنفسهم وذلك باشتراكهم في وضع وتنفيذ البرامج والمشروعات وفي هذه المشاركة تحقيق للديمقراطية والتفاعل.

٢) التفاعل :

تستخدم عندما يهتم بالتفاعل كوسيلة لإتاحة الفرصة لتبادل وجهات النظر في الموضوعات المختلفة مثل تجديد الأولويات أو صنع القرار ويساعد التفاعل على نمو قدرات الأفراد.

٣) الإقناع :

وهو تأثير عقل على آخر وذلك لمساعدة الآخرين على الإقناع بفكرة أو رأي أو لمساعدة الأخريين للوصول إلى مرحلة يقرون فيها بأنفسهم اقتناعهم بأن هذا الرأي هو الأصح وتستخدم لإقناع متخذي القرار بأهمية إصداره وما سوف يكون له من أثر في تقديم الخدمات المختلفة وعندما يكون هناك مقاومة من المشتركين ويعتمد التأثير على المنطق والواقعية.

٤) الاتصال :

تحتاج هذه الاستراتيجية من المخطط أن يكون لديه مهارات اتصالية بالعملاء المستهدفين واختيار أنسب وسائل الاتصال تأثيراً في العملاء بما يساهم في سرعة أو الإقناع أو التأثير طبقاً لطبيعة الموقف.

٥) التنسيق :

التنسيق ضرورى لتجنب الجهد والمال والوقت الضائع حيث يمكن تجنب التكرار والتضارب والازدواج وقد يكون التنسيق خلال البناء التنفيذي والإداري للسلطة وخلال اللجان وداخل التنظيمات وربط وتكامل الخدمات. وتستخدم للتنسيق بين جهود الأفراد والجماعات والجهود المبذولة للمساهمة في صنع القرارات وذلك حتى لا تتعارض هذه الجهود وبالتالي يسهل تحقيقها.

٦) الاستثارة :

تستخدم عندما يكون هناك مشكلة مرضية بالمجتمع وليس لدى الأهالي أي إحساس بهذه المشكلة أو عدم الوعي والإدراك التام لها ويستخدم المخطط الاستثارة لتحويل هذه المشكلة مجال عدم الإحساس والوعي إلى

مجال الإحساس والإدراك العام لها والعمل المشترك لمواجهتها بتجميع جهودهم وحثهم لمواجهتها وبالتالي إيجاد الرغبة في التعامل المشترك ومساهمتهم ومشاركتهم الفعالة.

٧) **التعاون :**

ويعني به مقدرة المجتمع على تقسيم العمل فيما بين جماعاته القاعدية وداخل كل جماعة بحيث تعمل جماعات العمل المحلية فى تناسق وتكامل ويتعلق التعاون بالإنجاز الفعلي للعمل. وتستخدم لتهيئة فرص التعاون بين أهالي المجتمع وقادته الممثلين والخبراء لتحقيق أحسن استخدام ممكن للموارد والإمكانيات المتاحة أو بين الجهود الحكومية الأهلية على المستويات المحلية والقومية لضمان نجاح الخطة فى تحقيق أهدافها.

عشرون : لجنة التمكين القانوني للفقراء

تمثل لجنة التمكين القانوني للفقراء المبادرة العالمية الأولى للتركيز على الصلة بين ممارسات الاستبعاد والفقر والقانون. وقد تشكلت هذه اللجنة من مجموعة من الدول المتقدمة والنامية ومن بينها (كندا) و(الدنمارك) و(مصر) و(فنلندا) و(جواتيمالا) و(النرويج) و(السويد) و(جنوب أفريقيا) و(تنزانيا) و(المملكة المتحدة) ، ويستضيف اللجنة البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في نيويورك.

ويرأس اللجنة كل من وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة " مادلين أولبرايت " والخبير الاقتصادي "هيرناندو دى سودو" من (بيرو) وتضم اللجنة مجموعة مرموقة من صانعي السياسة والأخصائيين من جميع أنحاء العالم.

والتمكين القانوني للفقراء هو السبيل لمساعدتهم على انتشال أنفسهم من دوامة الفقر من خلال العمل على إجراء إصلاحات سياسية ومؤسسية تؤدي إلى زيادة ما لهم من فرص ووسائل للحماية في ظل القانون.

وتؤكد هذه اللجنة بأن هناك أربعة بلايين إنسان حول العالم محرومون من أية فرصة لتحسين ظروفهم المعيشية والخروج من أسر الفقر ، حيث تم إقصاؤهم خارج نطاق سيادة القانون. وفى بلدان كثيرة وتحول القوانيين والمؤسسات والسياسات الحاكمة للشئون الاقتصادية والاجتماعية والسياسة دون حصول قسم كبير من المجتمع على فرصة للمشاركة بندية. وقد تم إنشاء لجنة التمكين القانوني للفقراء لمواجهة ذلك ، وهي تتألف من (٢٥) مفوضاً بينهم رؤساء سابقين لدول وحكومات ، ووزراء وحقوقيين وباحثين اقتصاديين ، وغيرهم من كبار صانعي السياسات من الشمال والجنوب والشرق والغرب[٢٨]

إحدى وعشرون : الركائز الأربع للتمكين القانوني للفقراء :

وضعت اللجنة جدول أعمال شامل للتمكين القانوني يضم أربع ركائز أساسية لتوفير الفرص والحماية للفقراء :

الركيزة الأولى : الوصول إلى العدالة وسيادة القانون :

ويمكن أن تعمل إجراءات التمكين القانوني في هذا المجال على تحقيق ما يلي :

- ضمان حصول جميع الأفراد على الحقوق الأساسية المتمثلة في التمتع بهوية قانونية والقيد في السجلات الرسمية عند الولادة.
- إبطال أو تعديل القوانين واللوائح المتحيزة ضد حقوق الفقراء ومصالحهم وسبل معيشتهم.
- تسهيل إنشاء منظمات وائتلافات تابعة للدولة والمجتمع المدني لضم مساعدين قانونيين يعملون لصالح الفئات المستبعدة.
- تأسيس منظومة شرعية تساعد على وضع السياسات الفعالة ، وغير المنحازة.
- تشجيع المحاكم على منح مصالح الفقراء الاهتمام الواجب.
- دعم الآليات اللازمة لتفعيل السبل البديلة لتسوية المنازعات.
- تعزيز الخدمات القانونية في إطار مؤسسي حتى يتسنى للفقراء معرفة القوانين ويكون بمقدورهم الاستفادة منها.
- دعم الإجراءات الملموسة الرامية لتحقيق التمكين القانوني للمرأة والأقليات واللاجئين والأشخاص المشردين داخلياً والشعوب الأصلية.

الركيزة الثانية : حقوق الملكية ، وذلك من خلال :

- تدعيم إقامة نظام حوكمة فعال للملكية الفردية والجماعية في إطار السعي لدمج الاقتصاد غير الخاضع لسلطة القانون في الاقتصاد الرسمي ولضمان سهولة تعامل جميع المواطنين معه.
- ضمان قابلية إنفاذ القانون فيما يخص كافة الملكيات المعترف بها في كل دولة بموجب القانون.
- خلق سوق قوي شفاف يسهل الوصول إليه وتتوفر به إمكانية المساءلة لتبادل الأصول.
- توسيع النطاق الذى تتوفر من خلاله حقوق الملكية ، بما فيها ضمان الحيازة من خلال السياسات العامة الأخرى مثل إمكانية الحصول على المساكن والقروض منخفضة الفائدة.
- تدعيم نظام شامل لحقوق الملكية يعترف تلقائياً بالملكية العقارية والملكية غير المنقولة.

الركيزة الثالثة : حقوق العمل ، ويمكن ذلك من خلال :

- احترام الحرية النقابية وتشجيعها وتحقيقها بما يتيح تعزيز هوية الفقراء من العاملين وتمثيلهم في الحوار الاجتماعي والسياسي حول عملية الإصلاح.
- تحسين نوعية لوائح العمل وأداء مؤسسات سوق العمل بما يخلق تكامل بين سبيل حماية الفقراء ومعدل إنتاجيتهم.
- ضمان تطبيق فعال لحد أدنى من حقوق العمل الخاصة بالعمال والمشروعات القائمة في إطار الاقتصاد غير الرسمي والتي تؤيد إعلان المبادئ والحقوق الأساسية في العمل.

- زيادة المتاح من فرص العمل في إطار اقتصاد السوق المتنامي والأكثر شمولاً.
- توسيع نطاق الحماية الاجتماعية للعاملين من الفقراء في حالة حدوث صدمات اقتصادية وتغييرات هيكلية.
- تعزيز الإجراءات التي تضمن الحصول على الرعاية الطبية والتامين الصحي والمعاشات.
- ضمان تدعيم التمكين القانوني لمفهوم المساواة بين الجنسين.

الركيزة الرابعة : حقوق ممارسة الأعمال التجارية :

- ضمان الحقوق الأساسية لممارسة الأعمال التجارية ، بما في ذلك الحق في البيع والحصول على مكان للعمل وتوفير مقومات البنية الأساسية والخدمات الضرورية.
- تعزيز نظام حوكمة اقتصادية فعال.
- توسيع تعريف مصطلح شخصي قانوني ليشمل الشركات ذات المسئولية القانونية التي تسمح لأصحابها بالفصل بين الأصول التجارية والأصول الشخصية.
- تدعيم الخدمات المالية الشاملة التي توفر لأصحاب الأعمال الحرة في بلدان العالم النامي تلك المقومات التي يأخذها العديد من نظرائهم في أماكن أخرى من العالم باعتبارها مسلمات الائتمان والتأمين والمعاشات.
- توسيع إمكانية الحصول على فرص عمل جديدة من خلال البرامج المتخصصة لتعريف أصحاب الأعمال الحرة بالأسواق الجديدة ومساعدتهم على الالتزام بالقواعد والمتطلبات[٢٩].

المراجع :

١. طلعت مصطفى السروجى : تمكين الفقراء ، استراتيجية بديلة ، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، ط١ ، ٢٠١١ ، ص ص (٤١ – ٤٢).
٢. المرجع السابق ، ص (١٢٣).
٣. المرجع السابق ، ص (١٢٣).
٤. مؤتمر معهد التخطيط القومي : نحو معدلات أعلى للنمو وتوزيع أكثر عدالة للدخل في الاقتصاد المصري ، القاهرة ، أكتوبر ٢٠٠٨، ص (٧٥).
٥. معهد التخطيط القومى : سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٢١٩) ، بعنوان التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية فى خريطة المحافظات وآثارها على التنمية ، القاهرة ، فبراير ٢٠١٠ ، ص ص (٦٧ -٦٨).
٦. وزارة التنمية الاقتصادية : خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ١٠ / ٢١١ ، ص ص (٩٠ – ٩١).
٧. طلعت مصطفى السروجى ، مرجع سبق ذكره ، ص (١٣٨).
٨. مؤتمر معهد التخطيط القومى : نحو معدلات أعلى للنمو وتوزيع أكثر عدالة للدخل في الاقتصاد المصرى ، ص ص (٢٥١ – ٢٥٢).
٩. طلعت مصطفى السروجى ، مرجع سبق ذكره ، ص ص (٣٦ – ٣٩).
١٠. المرجع السابق ، ص (٣٥).
11. Ruth J. parsons : Empowerment practice, in Encyclopedia of social work, Washington, NASW press , 2008 , p (123).
12. John Pierson and Martin Thoman: Dictionary of social work, Mc Graw Hill , England, open university press, 2010, p:(205)
13. Charles Zastrow : Introduction to Social work and social welfare, Empowering people, 10 th ed., Australia, brooks, cole, 2010, pp:(52)
14. Brenda Dubois and Karla Krogsrud Miley : Social work An Empowering profession Boston , Allyn & Bacon, 2011, p: (21)
15. Rosalie Ambrosino et al: social work and social welfare, An Introduction, 7 th ed., Australia, Brooks, cole, 2012, (65).
١٦. طلعت مصطفى السروجى : مرجع سبق ذكره ، ص ص (٣٠٥ – ٣٠٦).
١٧. جمال شحاته حبيب: الممارسة العامة، منظور حديث فى الخدمة الاجتماعية، الاسكندرية – المكتب الجامعى الحديث ، ٢٠٠٩ ص ص (٣٤٤ – ٣٤٦)
١٨. طلعت مصطفى السروجى ، مرجع سبق ذكره ، ص ص (٣٠٦ – ٣٠٧).
١٩. المرجع السابق : ص ص (٣٠٧ – ٣٠٨).
20. Brenda Dubois and Karla Krogsrud Miley op. cit, p: (22).
21. in Encyclopedia of Social work , 19th ed. supplement , Washington, NASW, press, 2003, pp: (152 – 153)
22. Dorothy N Gamble and Marie overby weil : Citizen participation, in Encyclopedia of Social Work , 19th ed., Washington /NASW press , 1995 , pp: (483-484).
23. Viviene E. Cree : New practices of empowerment , in Mel Gray and Stephen A. Webb ed. , in the New politics of Social Work , U K , Palgrave Macmillan 2013 , p: (146).
24. Amanda smith Barusch : Foundations of social policy social justice in Human perspective 3rd ed Austice in Human perspective 3 rd ed Australia Brooks cole 2009
25. Donna Hardina : Citizen Participation, in Encyclopedia if Social Work 20th ed., vol.1, Washington , NASW Press , 2005 , PP:(293 – 294).
٢٦. محمد زكى أبو النصر : اغتراب الرعاية الاجتماعية في مجتمع الرفاهة ، الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث ، ٢٠١٠ ، ص ص (٦٧ – ٧١).
٢٧. طلعت مصطفى السروجي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص (٣٢٩ – ٣٦٢).
٢٨. محمد زكي أبو النصر : مرجع سبق ذكره ، ص ص (٢٢٧ - ٢٢٩).
٢٩. المراجع السابق ، ص ص (٢٣٣- ٢٣٩).